

غزة والأمن القومي المصري والعربي

د. حسن نافعة* (١)

الثمانينيات عن محددات الأمن الوطني المصري. هذه المحددات تملئها في المقام الأول الاعتبارات الجيوستراتيجية. في واقع الأمر، ربما مصر هي من إحدى الدول الفريدة في العالم التي تكاد تكون سياستها الخارجية هي أحد معطيات الجيوستراتيجية. فمصر عليها أن تنظر إلى ما يجري وراء حدودها الجنوبية للمحافظة على بقائها؛ لسبب بسيط وهو أن مصر دولة تعتمد في كل احتياجاتها من المياه على مصادر نهر النيل، وهذه المياه تأتيها من خارج حدودها على بعد آلاف الأميال، وبالتالي عليها أن تمد بصرها جنوباً إلى حيث منابع نهر النيل، لكي تضمن تدفق مياه النهر وعدم وجود عوائق تحول دون وصول مياه نهر النيل إلى مصر، وهذه هي أحد أهم محاور الأمن الوطني المصري. وأي تهديد لهذا المصدر يهدد بقاء مصر؛ وبالتالي أيًا كان نظام الحكم أو شكل سواء كان يساريًا أو وسطًا أو غيره، فإن أي قائد سياسي يجد تهديدًا لمصادر مياه النيل يمكن أن يقود الحرب ضد هذا التهديد لأنه يخوض هذه الحرب دفاعاً عن الحياة.

بالطبع وفي الوقت نفسه، فإن المعطيات الجيوستراتيجية والمعطيات التاريخية أيضاً جعلت من سيناء منطقة غاية في الأهمية بالنسبة للأمن الوطني المصري. فالتاريخ يوضح أن الأغلبية العظمى من الغزاة الذين قَدِموا إلى مصر قَدِموا إليها من الشمال الشرقي أو من البحر الأبيض المتوسط، لكن بالأساس من الشمال الشرقي، وكانت سيناء هي المسرح الرئيسي للمعارك التي دارت.

عندما نتحدث عن قضية غزة فإننا نتحدث أساساً عن القضية الفلسطينية بصرف النظر عن التطورات الأخيرة التي لحقت بقطاع غزة، والتي سأتى إليها في معرض الحديث عن هذا الموضوع. لكن الموضوع أساساً يتعلق بمفهوم الأمن الوطني المصري ومفهوم الأمن القومي، وأين تقع القضية الفلسطينية من هذين المفهومين.

بداية، عندما نتحدث عن الأمن الوطني لأي دولة فلا بد أن نحدد أولاً مصادر تهديد هذا الأمن، وكيف تتحدد مصادر التهديد؛ ومن الذي يحدد هذه المصادر؟ وهل هي مسألة ذاتية تتعلق برؤية القيادة السياسية ورؤية النظام السياسي لمصادر هذا التهديد أم أنها في جانب منها أيضاً -إن لم تكن في جانبها الأساسي- مسألة موضوعية تحكمها -كما أشار أخي الدكتور مصطفى علوي- مسائل متعلقة بالجغرافيا السياسية أو بالجيوستراتيجية؟

أنا من الذين يرون أن ثوابت السياسة الخارجية وبالتالي ثوابت الأمن ورؤية الأمن الوطني لأي دولة تملئها في المقام الأول الاعتبارات الجيوستراتيجية والاعتبارات الموضوعية، قبل أن تملئها الاعتبارات الذاتية أو الظرفية.

فيما يتعلق بموقع القضية الفلسطينية والأمن الوطني المصري، وأنا هنا أستند إلى كتابات الكاتب الفذ الأستاذ الدكتور جمال حمدان، وأيضاً مقالة شهيرة كتبها الأستاذ محمد حسنين هيكل في مجلة الـ Foreign Affairs في بداية

(* نص تفريغ كلمة د. حسن نافعة في ندوة «ماذا بعد عام من العدوان الإسرائيلي على غزة».

ثوابت الأمن ورؤية الأمن الوطني لأي دولة تملئها في المقام الأول الاعتبارات الجيوسياسية والاعتبارات الموضوعية قبل أن تملئها الاعتبارات الذاتية أو الظرفية

وبالتالي هذا يضيف بعداً جديداً، ويجعل من التلاحم بين قضايا الشعوب العربية تلاحماً واضحاً وأطبيعياً.

يضاف إلى ذلك اعتبارات أخرى، فمصر هي الدولة التي أنشأت جامعة الدول العربية، ولعبت الدور الأساسي في إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، وتلتزم مصر بميثاقها. ولو نظرنا إلى بروتوكول الإسكندرية الصادر عام ١٩٤٤، أو ميثاق الجامعة نفسه، الصادر سنة ١٩٤٥، سنجد أن هناك ملحوظاً خاصاً بفلسطين وهناك التزام خاص من جانب الدول العربية تجاه جامعة الدول العربية، وبالتالي على الدول الأعضاء مساعدة الشعب الفلسطيني في الحصول على استقلاله شأنه في ذلك شأن بقية الشعوب العربية. يُضاف إلى هذا أنه منذ عام ١٩٥٠: أي قبل مجيء ثورة يوليو وقبل الحديث المطول عن العروبة، وعندما بدأ ضم الأردن أو إمارة شرق الأردن في ذلك الوقت للصفة الغربية وتشكيل المملكة الأردنية الهاشمية، كانت هناك مخاوف من أن يحدث نوع من الصلح المنفرد بين المملكة الهاشمية وإسرائيل. وبناءً على اقتراح مصري قام مجلس الجامعة العربية باتخاذ قرار في عام ١٩٥٠ معناه أنه يُحظر على الدول العربية أن تعقد صلحاً أو تتفاوض مع إسرائيل، وأن أي دولة تعقد هذا الصلح أو تبرم اتفاقاً مع إسرائيل تعرض نفسها للعقوبات، ومن بينها تجميد العضوية في جامعة الدول العربية. ومصر نفسها كانت هي التي طرحت هذا القرار ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية، وكان هذا عام ١٩٥٠.

وفي العام نفسه أيضاً، تبنت الجامعة العربية معاهدة الدفاع العربي المشترك، وهذه الاتفاقية تلزم الدول العربية بأن تتضامن حينما يكون هناك عدواناً على إحدى الدول العربية؛ فأى عدوان على أي دولة عربية يعتبر عدواناً على كل الدول العربية الأخرى التي عليها أن تتضامن لرد هذا العدوان. أي أن هناك شقين لموضوع القضية الفلسطينية: الشق الوطني الذي يتعلق بالرؤية المصرية البحتة لهذه المنطقة التي تشكل كتلة إستراتيجية واحدة مع مصر، وهناك بعد عربي بمعنى أنه نتيجة للهوية العربية والانتماء العربي والثقافي لمصر وبسبب وجود مصر في جامعة الدول العربية ووجودها كطرف أساسي من أطراف ميثاق جامعة الدول العربية، فالمفترض أن يكون الميثاق ملزماً لمصر.

فحتى الغزاة الذين قَدِموا إلى مصر قاصدين مصر نفسها كانوا دائماً يتجهون إلى منطقة الشام لكي يثبتوا دعائم وجودهم في مصر. فمنذ عهد الفراعنة نجد أن من يأتي إلى مصر يذهب قاصداً الشام لكي يثبت وجوده ويثبت دعائمه في مصر، والعكس صحيح أيضاً؛ فالغزاة الذين قدموا إلى منطقة الشام قاصدين منطقة الشام كانوا يتجهون إلى مصر لتثبيت دعائم وجودهم في منطقة الشام. وبالتالي نستطيع القول إن منطقة الشام ومصر تشكلان كتلة إستراتيجية واحدة؛ ولهذا السبب كانت فلسطين عبر العصور -وهي جزء من منطقة الشام- أحد مصادر تهديد الأمن الوطني المصري. وبالتالي على مصر أن تنظر جهة الشمال الشرقي إذا أرادت أن تؤمن أو أن تدعم أمنها الوطني.

إن، الأمن الوطني المصري له محوران: محور يتجه جنوباً ناحية منابع النيل، ومحور يتجه إلى الشمال الشرقي نحو منطقة الشام؛ ولذلك لم يكن غريباً أن تصبح فلسطين قضية مصرية. وقد أصبحت فلسطين قضية مصرية منذ اللحظة الأولى لظهور الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا يفسر أيضاً ويوضح لماذا انخرطت مصر في الصراع العربي الإسرائيلي رغم تغير الأنظمة السياسية. فعندما نظر في عهد الملك فاروق سنجد أن مصر خاضت أو اشتركت في حرب ١٩٤٨، وفي عهد جمال عبد الناصر دخلت مصر في حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ والاستنزاف، وفي عهد الرئيس السادات دخلت مصر حرب أكتوبر ١٩٧٣. العصر الوحيد الذي لم تدخل فيه مصر أي حروب هو عصر الرئيس مبارك؛ لأن هناك رؤية لتسوية النزاع بطرق أخرى أو بالوسائل السلمية، وسوف نأتي إلى هذه القضية. وهل معنى أن تحل مصر القضية الفلسطينية بالطرق السلمية أن تترك مصر دولة إسرائيل تعربد كيفما تشاء؟ وهذه هي النقطة التي اختلف فيها مع أخى الدكتور مصطفى علوي؛ لأنني من الذين يعتقدون أن إبرام مصر معاهدة كامب ديفيد ينتقص من الأمن الوطني المصري ومن سيادة مصر على أراضيها. وهذا ليس حديثاً يقال لأسباب سياسية وإنما هذا كلامي الذي ذكرته في كتاب أصدرته بعنوان «مصر والصراع العربي الإسرائيلي»... من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة وقد نُشر هذا الكتاب سنة ١٩٨٤.

إن، فلسطين تعتبر قضية أمن وطني مصري، وقد خاضت مصر من أجلها حروباً لم تكن دفاعاً عن القضية الفلسطينية لأسباب تتعلق بالعروبة كما يدعي البعض. ربما يكون هذا قد أضاف لها بعداً جديداً وهو البعد التاريخي؛ حيث إن مصر دولة عربية منذ الفتح الإسلامي وبالتالي علاقتها بالدول العربية هي علاقة قومية، ومصر دولة عربية بالثقافة والهوية والانتماء،

فلسطين قضية مصرية منذ اللحظة الأولى ظهور الصراع العربي الإسرائيلي

صانع القرار لتأثير المعطيات الجيوستراتيجية على صانع القرار المصري.

وبالتالي هناك نظام سياسي اختلف في واقع الأمر، فالرئيس السادات سياساته في واقع الأمر لم تتغير خلال الفترة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٣، لكن بعد حرب ١٩٧٣ تغيرت هذه السياسات تغيراً كبيراً جداً؛ أي أنها تغيرت بنسبة ١٨٠ درجة. فبعدها كانت مصر تمارس سياسة عدم الانحياز أو سياسة الحياد الإيجابي، أصبحت ترى أن الولايات المتحدة هي الدولة الأهم والأقوى في العالم، وأن عليها أن تدير علاقات وثيقة معها. وبعد أن كانت ترى أن إسرائيل هي مصدر التهديد الأساسي، تصورت أن إسرائيل يمكن أن تتجه نحو تسوية سلمية، أو تسوية بالطرق السلمية تحقق الحد الأدنى على الأقل من متطلبات الأمن الوطني المصري إلى آخره. لكن أنا من الذين يرون أن الصراع لم يكن صراعاً مصرياً إسرائيلياً، وأن خروج مصر منفردة من هذا الصراع أضر بالأمن الوطني المصري، كما أضر بالأمن القومي العربي. وكل الدلائل تشير إلى هذا منذ إبرام مصر معاهدة السلام أو ما يسمى بمعاهدة كامب ديفيد منذ عام ١٩٧٩ وحتى هذه اللحظة.

منذ تلك الفترة حتى الآن لم تتدخل مصر كطرف في الصراع العربي الإسرائيلي على الإطلاق، واعتبرت أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي آخر الحروب، لكن معاهدة كامب ديفيد أو معاهدة السلام مع مصر لم تُلزم إسرائيل بأن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب. ففي واقع الأمر قامت إسرائيل بشن العديد من الحروب على لبنان وعلى فلسطين وعلى دول عربية أخرى، وحتى على تونس تحت دعوى محاربة الإرهاب. غزت إسرائيل جنوب لبنان عدة مرات؛ أعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢ و١٩٩٥ وما إلى ذلك إلى أن حاصرت العاصمة بيروت في عام ١٩٨٢، وهي الظروف التي حدثت فيها مذبحة صابرا وشاتيلا بالغة البشاعة، وربما لو كانت وسائل الإعلام متطورة مثلما هي متطورة الآن لظهر تقرير أشد قسوة من تقرير جولدستون ولأدبنت إسرائيل في ذلك الوقت بشكل أكثر وضوحاً. لكن على أي الأحوال المعاهدة قيدت مصر لكنها لم تقيد إسرائيل من حيث إمكانية اللجوء إلى الأداة العسكرية في حل الصراع، بل إن مصر اعتبرت أن كل ما يعنيهها هو حدودها الجغرافية. وبالتالي طالما أن إسرائيل لم تمس هذه الحدود ولم تعتد عليها فهي بالتالي لا تعتبر أن هناك تهديداً لأمنها الوطني.

لكن مع الأسف الشديد، فإن مصر كانت هي التي خرجت على هذه الرؤية. فمصر هي التي أقامت جامعة الدول العربية في عهد النظام الملكي، ومصر هي التي إنخرطت في الصراع العربي الإسرائيلي في عهد النظام الملكي، أيضاً في عهد النظام الملكي تم تبني سياسة عدم الانحياز، فمصر كانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن سنة ١٩٥٠ عندما نشبت الحرب الكورية واتخذ مجلس الأمن قراراً يفوض الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل عسكرياً في هذا الأمر، وامتنعت مصر عن التصويت على هذا القرار. وفي تلك الفترة كانت الحرب الباردة قد بدأت تتدلج شرارتها، وتم تشكل حلف شمال الأطلسي، وكان أحد محددات السياسة الخارجية في ذلك الوقت هو ألا تتحاز مصر لا للكتلة السوفيتية ولا للكتلة الغربية.

بالطبع، جمال عبد الناصر أعطى زخماً لهذا التوجه لكن لم يغير، فظلت مصر منخرطة في الصراع العربي الإسرائيلي، وزاد انخراطها وربما تغيرت أساليبها في إدارة الصراع، لكن جوهر الصراع على اعتبار أن إسرائيل هي تهديد أساسي للأمن الوطني المصري ظل كما هو لم يتغير في عهد الرئيس جمال عبد الناصر بالمقارنة بما كان سائداً قبل عام ١٩٥٢.

لكن البعد العربي بحكم عضوية مصر في جامعة الدول العربية زاد أيضاً بحكم التزاماتها بموجب الميثاق، ولكن أيضاً بحكم شيء آخر مهم جداً وهو أن مصر أصبحت هي التي تدير قطاع غزة.

وبالذات عندما نتحدث عن قطاع غزة، فإن مصر أخلاقياً هي التي فرضت حكمها المنفرد على قطاع غزة. صحيح أنها لم تضم غزة لها، ولم تصبح جزءاً من مصر كما حدث بالنسبة للضفة الغربية التي ضُمت بإجراء شكلي وقيل وقتها إن الشعب الفلسطيني هو الذي يريد هذه الوحدة لكن هذا ليس بيت القصيد.

ما أريد أن أقوله هو أن مصر أدارت قطاع غزة وكان هناك حاكم عسكري لقطاع غزة يخضع للإدارة المصرية. وفي عام ١٩٥٦ احتلت إسرائيل غزة لكنها اضطرت للانسحاب منها وبالتالي عادت غزة للوقوع مرة أخرى تحت حكم الإدارة المصرية. ثم بعد الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٦٧ كان على مصر واجب أخلاقي؛ إما أن تظل منخرطة في القضية الفلسطينية إلى أن تتشكل الدولة الفلسطينية، أو على الأقل أن تحصل على أو أن تصرر غزة لأنها هي التي تسببت في الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة.

لكن بسبب الطريقة التي أدارت مصر بها الصراع بعد حرب ١٩٧٣ تغير الوضع أيضاً، أي أن رؤية مصر أو رؤية القائد السياسي أو النظام السياسي هي التي حددت الوضع فيما بعد؛ لأن المعطيات الجيوستراتيجية لا تترجم نفسها بشكل آلي على السياسة الخارجية، وإنما تترجم نفسها من خلال رؤية

المدى لخروج مصر من ساحة الصراع العربي الإسرائيلي ولتوقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد وعلى معاهدة السلام. لذلك أنا كنت أتمنى أن تظل مصر تنظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية وطنية مصرية بصرف النظر عن يحكم الشعب الفلسطيني أو عن يهود سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية. لكن مصر بدأت تنظر إلى موضوع غزة ولجماعة حماس على أنه امتداد لجماعة الإخوان المسلمين. ومن هنا حامت الشكوك حول أن مصر تريد أن تتخلص من حكم حماس في فلسطين، خصوصاً أنه جرى تجاوزاً للشرعية الفلسطينية في إطار هذا الخلاف. لكن أنا من الذين يعتقدون أنه كان على مصر أن تعترف بأن الشعب الفلسطيني هو الذي اختار حماس؛ لأنه عندما نتحدث عن السلطة الفلسطينية فإننا هنا لا نتحدث فقط عن رئيس السلطة الفلسطينية؛ فالسلطة الفلسطينية تضم رئيس السلطة والمجلس التشريعي. وبما أن المجلس التشريعي حصلت فيه حماس على الأغلبية، فإننا يجب أن نعترف أن حماس هي جزء من السلطة الفلسطينية، أو أن نتعامل معها على هذا الأساس.

لا أريد أن أدخل في موضوع المعابر والأنفاق، فقد كتبت في هذا كثيراً، والمتابعون لكتاباتي يعرفون تماماً أنه كان لي موقف واضح جداً من هذا الموضوع؛ فمصر ليست طرفاً في اتفاق المعابر، فاتفاق المعابر تم توقيعه بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل والشاهد عليه هو الاتحاد الأوروبي، أي أن الاتحاد الأوروبي هو نفسه ليس طرفاً فيه إنما للاتحاد الأوروبي دور في إحدى آليات تنفيذ هذا الاتفاق. وأريد أن ألفت النظر إلى أمر غاية في الأهمية وهو أنه عند الحديث عن معبر رفح فهناك جانب فلسطيني وجانب مصري، والمفترض أن السيادة المصرية مطلقة على الجانب المصري من معبر رفح لأنه لا يوجد أي قيد أو أي شيء يلزم مصر، فمن حق مصر أن تجعل هذا المعبر مفتوحاً طوال الوقت أو أن تغلقه طوال الوقت حسب دواعي أمنها الوطني ومبرراته. لكن بما أن إسرائيل فرضت الحصار وأن مصر لا تريد أن تدخل في مشكلة مع إسرائيل، أصبح موضوع فتح أو إغلاق المعابر مرتبطاً في واقع الأمر بالإدارة الإسرائيلية أكثر مما هو مرتبط بأي شيء، آخر وهذا هو الذي فاقم من الأوضاع.

لكن أنا أظن أنه عندما تقوم إسرائيل بالحرب على أي دولة عربية فإن هذا يهدد مصر ويخرق التزاماتها القومية. ولذلك أنا من الذين استاءوا كثيراً من الموقف المصري أثناء حرب غزة، وكنت أتمنى لو كان بإمكان صانع القرار المصري أن يتخذ موقفاً مختلفاً، بل إن مصر بدت في الفترة الأولى من هذه الحرب وكأنها تشجع العدوان في واقع الأمر. لماذا أقول هذا الكلام؟ وهل هذا تجنُّ على صانع القرار المصري؟ وهل هذا تجنُّ على الوطنية المصرية؟ إطلاقاً، أنا على يقين من أن القيادة المصرية الحالية والسابقة ترى في إسرائيل خطراً على أمنها الوطني، لكن من أين تأتي المشكلة؟

المشكلة بالذات بعد غزة أصبحت واضحة جداً وخطيرة جداً، فمصر بدأت تنظر إلى غزة وخصوصاً بعد وصول حماس إلى السلطة في إنتخابات يناير ٢٠٠٦ على أنها منطقة تُحكم بتيار سياسي معادٍ لها؛ فإحدى المزايا الأساسية التي كانت تنسب بها السياسة الخارجية المصرية في رؤيتها للقضية الفلسطينية باستمرار أنها لم تكن تميز فصيلاً عن فصيل آخر، وكانت دائماً تتعامل مع الشرعية الفلسطينية كما اختارها الشعب الفلسطيني. فهناك دول عربية باستمرار كانت تفضل أن يكون لها موطئ قدم داخل الساحة الفلسطينية بتمويل فصيل من الفصائل، وكانت هناك فصائل تنشأ بتمويل من الدول العربية حتى تكون ناطقة باسم هذه الدولة العربية أو تلك. لم تلجأ مصر أبداً إلى هذا الأسلوب، وكان بمقدور مصر وبحكم ثقافتها ووزنها داخل جامعة الدول العربية أن تفرض الجناح الذي تريده على جامعة الدول العربية؛ ولذلك جمال عبد الناصر هو الذي وافق على منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد هزيمة ١٩٦٧ حدث تغيير في القيادة الفلسطينية عندما تولى ياسر عرفات وكان يقود فصيل صغير اسمه فتح الذي بدأ في سنة ١٩٦٥ تحت شعار الكفاح المسلح، وسار في خط مختلف عن الخط الذي كانت تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت. وأصبح عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وبدعم من مصر وبدعم من الرئيس جمال عبد الناصر؛ وبالتالي تعاملت مصر مع الشرعية الفلسطينية في جميع الأحوال.

المشكلة هي عندما حدث الانقسام الفلسطيني وأنا أرى أن الانقسام الفلسطيني هو انقسام بسبب الأوضاع العربية. أي أنه نتيجة للانقسام العربي وربما يكون أحد التداعيات بعيدة

